القياس والإفصاح المحاسبي عن الاستثمارات المالية الرديئة
Measurement and disclosure of the bad financial investments

ثامر قاسم داود — م.ق.د.صلاح نوري خلف
الباحث — ديوان الرقابة المالية الاتحادي

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم الاستثمارات المالية الرديئة وبيان الأسس وإيجاد المؤشرات التي تساعد على تحديدها ومقومات الإفصاح المحاسبي عنها، في ظل القواعد والمعايير المحاسبية المحلية والدولية، وبيان مدى التزام المصارف التجارية العراقية بالإفصاح عن استثماراتها المالية الرديئة في القوائم المالية، وفي سبيل تحقيق أهداف البحث تمت دراسة القوائم المالية لمصرفين تجاريين عراقيين عاملة في البيئة المصرفية العراقية .

وقد انتهى البحث إلى أن المصارف عينة البحث لم تقم بالقياس والإفصاح المحاسبي عن الاستثمارات المالية الرديئة في القوائم المالية، وعدم وجود مؤشرات ملائمة للقياس والإفصاح المحاسبي عن الاستثمارات المالية الرديئة في التقارير المالية لهذه المصارف لتلبية أحتياجات المستفيدين.

Abstract

This research aims to shed light on the concept of poor financial investments and state the principles and find indicators to help identify its elements of accounting disclosure, in light of local and international rules and accounting standards, and to show Iraqi commercial banks' commitment to disclose its poor financial investments in the financial statements. In order to achieve the objectives of the research, the financial statements of two banks - the two banks trident operating in the Iraqi banking environment- were studied.

The research concluded that the research sample banks did not measure and disclose poor financial investments accounts in the financial statements, and the lack of appropriate indicators of measurement and disclosure of accounting for poor financial investments in the financial reports of these banks to meet the needs of beneficiaries.

المقدمة

يعتبر الاستثمار أحد الوظائف الأساسية المهمة في النشاط المصرفي أذ يعكس أحد النسب والمؤشرات المهمة لسياسة توظيف الأموال وقياس كفاءة الإدارة في إدارة المحفظة الاستثمارية وتشكل الاستثمارات المالية احد العناصر المهمة والأساسية التي يعتمد عليها المصرف في تحقيق العوائد المصرفية ، أن الفكر المحاسبي يستند على مجموعة من المبادئ المحاسبية بضمنها القياس والإفصاح المحاسبي ، اذ يعتبر القياس المحاسبي من أهم المراحل الرئيسية عند إعداد القوائم المالية ، حيث يتم تقييم وتسجيل البنود الواردة في القوائم المالية بهدف الوصول الى أمكانية التعبير المعقول عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتيجة نشاطها، ونظرا لأهمية القياس المحاسبي وما له من دور في جعل القوائم المالية ذات مصداقية معبرة عن واقع الوحدات الاقتصادية سعت الهيئات والمنظمات المحاسبية الدولية إلى إعداد وبلورة جملة من المعايير المحاسبية لمعالجة هذا الموضوع ، فاذا تمت عملية القياس بصورة صحيحة فأنها تظهر ذلك بقوائم مالية ذات معلومات مفيدة وملائمة ، أما اذا وجدت مشاكل

في القياس فأنها سوف تعكس ذلك بأصدر قوائم مالية غير ملائمة (مظللة) لاتخاذ القرار، ومن جانب أخر فقد أرتبط مبدأ الافصاح بظهور الشركات المساهمة وألزمها بنشر قوائمها المالية دوريا ، وذلك لتقدم أدارات الوحدات الاقتصادية الى مستثمريها من المساهمين والدائنين الحاليين والمرتقبين وجهات أخرى تقريرا عن نتائج أعمالها ومركزها المالي ، لغرض الافصاح عن المعلومات الجوهرية التي حدثت خلال الفترة ، لأتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل متخذي القرارات الاقتصادية بناءا على ذلك الافصاح، ومن هنا يكتسب موضوع البحث اهميته في القياس والافصاح المحاسبي عن الاستثمارات المالية الرديئة من خلال ايجاد المؤشرات التي تساعد على تحديد الاستثمارات المالية الرديئة الظاهرة ضمن الاستثمارات المالية للمصارف عينة البحث ، وذلك للافصاح عنها بشكل ملائم واستبعادها عن الاستثمارات المالية وذلك لإظهار الحساب على حقيقته لكي تكون المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية معبرة بصورة واضحة وحقيقية وفقا لأسس موضوعية عن الاستثمارات المالية ، حتى تتصف هذه المعلومات بخاصية التمثيل الصادق والعادل لمختلف الاطراف المستفيدة من القوائم المالية لأتخاد القرارات .

حيث تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول وكما يلي :

الفصل الأول : منهجية البحث.

الفصل الثاني : الإطار النظري للاستثمارات المالية الرديئة والإفصاح عنها .

الفصل الثالث : الجانب العملي والتطبيقي / دراسة تحليلية للقوائم المالية للمصارف عينة البحث

الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات .

الفصل الأول

منهجية البحث

يتناول هذا المبحث منهجية تستند إلى أطار البحث العلمي متضمنة مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفرضياته وحدوده المكانية والزمانية وأساليب جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالموضوع ، ويعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تتبع واستقصاء مادة البحث وتحليلها واستخلاص النتائج بالإضافة إلى منهج دراسة المضمون من خلال دراسة بعض المراجع والمصادر المتعلقة بالاستثمارات المالية الرديئة والإفصاح المحاسبي عنها ومراجعة بعض الدراسات والقوائم المالية للتعرف على واقع الإفصاح المحاسبي عن الاستثمارات المالية الرديئة في المصارف العراقية ، فضلا عن منهج البحث وعلى النحو التالي :

١ – ١مشكلة البحث :

تعد الموجودات المالية في المصارف عنصرا مهما وأساسيا في تحقيق الإيرادات والعوائد المصرفية ، وتعتبر الاستثمارات المالية أحد عناصر الموجودات المالية وان تصنيف نوعية الموجودات المالية وتحديد جودتها يعكس حجم المخاطر الحالية والمستقبلية المتعلقة بجودة المحفظة الاستثمارية للمصارف لذلك فأن الاستثمارات المالية الرديئة تعد من المشكلات التي تعاني منها الكثير من الشركات والمنشأت التي تؤدي إلى تضخيم قيمة الاستثمارات المالية في القوائم المالية وعدم أظهار حساب الاستثمارات المالية على حقيقته بسبب وجود هذه الاستثمارات المالية غير العاملة (الرديئة) ويمكن صياغة مشكلة البحث بالنقاط التالية :

١.عدم وجود اسس ومؤشرات لتحديد وقياس الاستثمارات المالية الرديئة والإفصاح عنها وعن المخاطر المترتبة عليها.

٢.عدم قيام المصارف العراقية بالإفصاح المحاسبي عن الاستثمارات المالية الرديئة واستبعادها عن حساب الاستثمارات المالية مما أدى إلى عدم أظهار حساب الاستثمارات المالية على حقيقته.

١-٢ أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من الأهمية التي تحظى بها القوائم المالية التي تعلنها المصارف والتي تساهم في تنمية الثقة لدى المستثمرين بما تقدمه من بيانات ومعلومات ملائمة لقراراتهم وهذا لا يتحقق إلا من خلال وجود الإفصاح المحاسبي الذي يحقق جواً من الثقة لدى المتعاملين من هنا تأتي أهمية البحث من خلال التركيز على المعلومات الملائمة التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية ودور هذه المعلومات في اتخاذ القرارات الصحيحة والسليمة والتي تحقق المنفعة لجميع الأطراف المتداخلة.

١-٣ أهداف البحث.

يتلخص هدف البحث فيما يلي:

- التعرف على الأسس والمؤشرات التي يمكن استخدامها لتحديد وقياس الاستثمارات المالية الرديئة في ظل القواعد والمعايير المحاسبية المحلية والدولية ومقررات بازل (٢، ٣).
- استبعاد الموجودات المالية الرديئة من حساب الاستثمارات المالية وذلك لإظهار حساب الاستثمارات المالية على حقيقته مما ينعكس على مصداقية القوائم المالية .

١- ٤ فرضيات البحث.

لتحقيق هدف البحث تم وضع الفرضيات التالية:

- أن عدم الإفصاح عن الاستثمارات المالية الرديئة يؤثر على موثوقية المعلومات المحاسبية مما ينعكس على مصداقية القوائم المالية .
- أن إيجاد الأسس والمؤشرات الخاصة بتحديد وقياس الاستثمارات المالية الرديئة والإفصاح عنها وعن المخاطر المترتبة عليها يساعد على إظهار حساب الاستثمارات المالية على حقيقته.

الفصل الثاني

الإطار النظري للاستثمارات المالية الرديئة والإفصاح المحاسبي عنها .

أولا : مفهوم الاستثمارات المالية وأنواعها :

- **الاستثمارات:** وهو أحد الموجودات المتداولة التي تحتفظ بها الوحدة الاقتصادية لغرض زيادة مواردها او تنمية الثروة من خلال ما تحصل عليه من توزيعات (على شكل فوائد أو عوائد من حقوق الامتياز أو توزيعات الإرباح أو العائد من الإيجارات) (القاعدة المحاسبية المحلية رقم ١٤ ، ٢٠٠١، ١)
- **الاستثمارات المالية قصيرة الأجل (المتداولة) :** وهي الأوراق المالية التي يمكن التعامل فيها بسهولة ، والتي يتم الاستحواذ عليها عادة من خلال استخدام النقد المعطل لفترة مؤقتة، وتتصف هذه الاستثمارات بقابليتها العالية للتسويق وتشمل (استثمارات داخلية وخارجية) كلا من الودائع الزمنية والأوراق المالية (الأسهم والسندات). (حماد،٢٠٠٦: ١٩٠)

ويرى الباحث بأن الاستثمارات المالية المتداولة هي استثمارات قابلة بطبيعتها للتحول الى نقدية بسهولة ويكون القصد من اقتنائها هو الاحتفاظ بها لمدة لا تزيد عن سنة واحدة ، وبالتالي ينبغي ان تكون هذه الاستثمارات قابلة للبيع بسهولة .

- **الاستثمارات طويلة الأجل** : وهي الاستثمارات الأخرى عدا الاستثمارات المتداولة والذي تزيد مدة الاحتفاظ بها لأكثر من سنة واحدة .

ثانيا: مفهوم الاستثمارات المالية الرديئة :

ان الاستثمارات المالية الرديئة تتصف بالمخاطر المرتفعة كما تكون أحد الأسباب التي تؤدي إلى فشل المؤسسات المصرفية والمالية في تحقيق العوائد الملائمة لاستثماراتها وعدم جودة محفظتها الاستثمارية ، وبهذا المعنى فأن الاستثمارات المالية تصنف رديئة والرديء " هو انخفاض القيمة المستقبلية المتوقعة للأصل المتداول عن قيمته الدفترية نتيجة للقيود المفروضة عليه بسبب التغير في الأحداث والظروف الداخلية والخارجية المحيطة بالوحدة الاقتصادية ، كالظروف الاقتصادية والقانونية والتقنية أو لظروف داخلية ، لذا يحظى هذا الموضوع باهتمام كبير من قبل السلطات الرقابية من أجل تحديد مدى سلامة ومتانة المؤسسات المصرفية ، كما أن نوعية الموجودات المصرفية تؤثر بصورة مباشرة على إيرادات المصارف ورؤوس أموالها وسيولتها وتدفقاتها النقدية ، لذلك فأن هذا البند يلعب دورا محوريا عند تقييم أداء المؤسسات المصرفية ، ويعتمد القياس الرئيسي لنوعية الموجودات على مستوى درجة جودتها مع الأخذ بنظر الاعتبار مخاطرها و كفاية المخصصات لمواجهة هذه المخاطر، أن للاستثمارات المالية الرديئة أثرا مباشر على مصداقية القوائم المالية ، أذ تمثل عبء على المركز المالي للمصرف وتؤدي الى أختلال العديد من المؤشرات الدالة على كفاءة أداء المصرف وأن تحديدها وقياسها والإفصاح عنها ينعكس على القوائم المالية ورأي المدقق الخارجي بشأنها (الكراسنة، ٢٠٠٦: ٣ ، ٤ ، بتصرف) .

٢-١-١-٣-٢- تعريف الاستثمارات الرديئة :

أولا :- الاستثمارات الرديئة لغة :

الرديء : في اللغة تعني الهلاك أو الهالك بالكسر ، ومن اشتقاقاته : الرديء : ضد الجيد. وجاد الشيء ، يجود جودة : أي صار جيدا ، وفي التنزيل العزيز : وما يغني عنه ماله أذا تردى ، قيل أذا مات وقيل أذا تردى في النار : والمتردية ، وهي التي تقع من جبل أو تطيح في بئر أو تسقط من موضع مشرف فتموت .(أبن منظور ، ١٩٩٧: ٦٢)

تعرف **الاستثمارات الرديئة** لغوياً بأنها "الاستثمارات الهالكة ، أو الفاسدة التي تفسد الأصول الأخرى" ، أو"هي الاستثمارات المقيدة التي فقدت كل أو معظم قيمتها حسب تكلفتها " (Academic www.Cambridge University Press , ٢٠١٦).

ثانيا:- الاستثمارات الرديئة اصطلاحا :

يقابل مصطلح (Bad finance investment) في اللغة الانكليزية تعبير الاستثمارات المالية الرديئة في اللغة العربية وأن الاستثمارات المالية الرديئة تظهر ضمن الموجودات المالية للوحدة الاقتصادية في القوائم المالية وتتضمنها المحفظة الاستثمارية للوحدات الاقتصادية وأن قيمتها الحقيقية أقل بكثير من قيمتها الظاهرة في قائمة

المركز المالي، ولم يتم قياسها والإفصاح عنها بصورة مباشرة في القوائم المالية وتتعدد مسمياتها فيطلق عليها أحيانا (الاستثمارات العقيمة، الاستثمارات المتراكمة ، الاستثمارات المجمدة ، الاستثمارات عديمة الأداء، . الخ).

ثالثا : معايير الموجودات الرديئة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية :

يشير مجلس معايير المحاسبة الدولي في معيار المحاسبة الدولي (٣٩) الأدوات المالية : (الاعتراف والقياس) إلى أن قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية قد تنخفض ، وبالتالي يتم تكبد خسائر انخفاض القيمة فقط أذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية نتيجة لواحدة أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي بالأصل (حدث خسارة) ويكون لحدث أو إحداث الخسارة تلك أثر على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بموثوقية .(IFRS,٣٩،٢٠١٤:١١٦٠) ، وقد لا يكون من الممكن تحديد حدث مفرد مميز أدى إلى انخفاض القيمة ومن الأرجح أن يكون الأثر المشترك لعدة أحداث قد أدى إلى انخفاض القيمة ، ولا يتم الاعتراف بالخسائر المتوقعة نتيجة الإحداث المستقبلية مهما كانت محتملة ، وتشمل الأدلة الموضوعية على أن أصلا ماليا أو مجموعة أصول قد انخفضت قيمتها بشكل هام أو من غير الممكن تحصيلها . (IFRS,٣٩،٢٠١٤:١١٦١) .

لقد حدد معيار المحاسبة الدولي (٣٩) بعض المؤشرات للموجودات المالية التي انخفضت قيمتها وتعذر تحصيلها ، وتأسيسا على ما تقدم ، ووفقا لمعيار المحاسبة الدولي (٣٩) تقوم الوحدات الاقتصادية في نهاية كل فترة أعداد التقارير المالية وبتاريخ كل ميزانية عمومية بتقييم ما أذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة الموجود المالي أو مجموعة الموجودات المالية وعدم تحصيلها وتشير المؤشرات التالية إلى وجود انخفاض (تدني) في قيمة الموجودات المالية وكما يلي : (أبو نصار،٢٠١٣: ٥٨٧)

١. وجود صعوبات مالية كبيرة لدى الجهة المصدرة للأداة المالية أو الطرف المقابل في التعاقدات المالية .
٢. عدم التزام الجهة المصدرة للأداة المالية (الموجود المالي) ببنود العقد ، مثل عدم دفع قيمة الأداة المالية أو الفوائد أو التأخر فيها ، ومن الأمثلة عليها عدم تسديد أو تأخر مصدر السندات الفوائد الدورية أو عدم دفع قيمة السندات عند الاستحقاق .
٣. احتمالية مرتفعة لإفلاس الجهة المصدرة للأداة المالية ، أو جدولة الديون المتعثرة .
٤. عدم وجود سوق نشط لذلك الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية لدى مصدر ذلك الموجود ، أما اختفاء سوق نشط للأداة المالية لا يعتبر بحد ذاته دليل على انخفاض القيمة العادلة ما لم يكن مقترن بمعلومات عن وجود صعوبات مالية لدى المصدر (المدين) .
٥. توفر معلومات حول انخفاض وغير عادي مهم في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من مجموعة الأصول المالية منذ تاريخ أول اعتراف بتلك الأصول .
٦. الاعتراف بخسارة انخفاض قيمة الأصل المالي في فترة تقديم التقارير المالية السابقة .

و يرى الباحث أنه إذا ما وجد دليل هام وموضوعي على الخسارة في قيمة الاستثمارات المالية وعدم تحقيقها للعوائد والإيرادات المناسبة ، يجب أن تقوم الوحدات الاقتصادية بتحديد مبلغ أي خسارة في قيمة تلك الاستثمارات لتحديد الاستثمارات المالية الرديئة للوحدة الاقتصادية .

رابعا : معايير الاستثمارات المالية الرديئة وفقا لمبادئ لجنة بازل :

لقد حددت لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة بعض المعايير والمؤشرات لتحديد الموجودات الرديئة بضمنها الاستثمارات المالية الرديئة ، أذ يشير المبدأ الثامن عشر الفقرة (٩) من مبادئ بازل /٣ بأنه ينبغي ان تضع القوانين أو اللوائح أو السلطة الرقابية معايير للأصول الرديئة والمتعثرة لكي يتم تحديدها كأصول معرضة للمشاكل ، وعلى سبيل المثال يعد القرض أصلا رديئا عندما يكون هناك سبب للاعتقاد أن جميع المبالغ المستحقة ، بما في ذلك القرض الأساسي والفائدة ، لن يتم تحصيلها وفقا للأحكام التعاقدية لاتفاقية القرض ، كما يجب أن تقرر السلطة الرقابية أن مجلس أدارة المصرف قد حصل على معلومات كافية في حينها حول ظروف محفظة أصول المصرف ، وتحديد مستويات المخصصات والاحتياطيات والأصول المعرضة لمشاكل (الأصول الرديئة) وقياس التدهور القائم والمتوقع في نوعية الأصول والخسائر المتوقع تكبدها .(صندوق النقد العربي ،٢٠١٤: ٩٠)

ويرى الباحث بأنه يتوجب على السلطة الرقابية أن تقييم بشكل منظم أي اتجاهات وتركزات متراكمة للمخاطر على مستوى القطاع المصرفي بالنسبة للأصول المالية المعرضة للمشاكل التي تمتلكها المصارف ، كما يقع على عاتق السلطة الرقابية أن تضع بالاعتبار إي تركز ملحوظ في استراتيجيات تخفيف المخاطر المعتمدة للمصارف ، والأثر المحتمل على فعالية التخفيف وذلك للحد من الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف بسبب الاستثمارات المالية الرديئة ، ويتوجب على السلطة الرقابية إن تراعي وتضع في الحسبان عند هذا التقييم مراعاة كفاية المخصصات والاحتياطيات لدى المصارف وعلى مستوى النظام المصرفي ككل .

ويشير المبدأ الثامن عشر من مبادئ بازل إلى الأصول التي بشأنها ملاحظات والمخصصات والاحتياطيات إذ نص على " تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى المصارف سياسات وإجراءات ملائمة ، من أجل تحديد وإدارة الأصول التي بشأنها ملاحظات بصورة مبكرة ومن أجل الاحتفاظ بالمخصصات والاحتياطيات الكافية لمواجهتها " .

وتتطلب القوانين أو اللوائح أو السلطة الرقابية من المصارف ، صياغة سياسات وإجراءات لتحديد الأصول المالية المعرضة للمشاكل ، وأدارتها وعلاوة على ذلك تتطلب القوانين أو اللوائح أو السلطات الرقابية أجراء مراجعة بشكل منتظم لمحفظتها الاستثمارية (على مستوى فردي أو على مستوى المحافظ الخاصة بالأصول ذات الخصائص المتجانسة) وتصنيف الأصول وتكوين المخصصات " ، كما تقرر السلطة الرقابية ان يكون لدى المصارف سياسات واجراءات وموارد تنظيمية لغرض الكشف المبكر عن الاستثمارات الرديئة والأصول المالية المرجحة بالمخاطر والإشراف المستمر عليها . (بازل٢٠١٤،٣: ٨٨)

ويرى الباحث أن مسؤولية تحديد وتصنيف الاستثمارات المالية الرديئة يقع على عاتق أدارة المصرف ، إذ يتوجب إن يكون لدى الإدارة سياسات وإجراءات واضحة لتحديد استثماراتها المالية الرديئة وتحديد المخصصات الكافية لها لأغراض احترازية ، كما يتوجب على إدارة المصرف إن تضع التدابير اللازمة والعلاجية لمشكلة تلك الاستثمارات من خلال استبعادها عن الاستثمارات المالية.

خامسا : مؤشرات الاستثمارات المالية الرديئة

تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة مصداقية مؤشرات جودة الموجودات المالية (جودة الأصول) ، كما أن مخاطر العسر المالي في المؤسسات المالية ينتج من نوعية الأصول وصعوبة تحويلها إلى سيولة ، وعادة ما ينظر إلى تقييم جودة الموجودات من خلال مجموعة من المؤشرات ، ولا بد من تحديد مؤشرات يمكن استخدامها لقياس جودة الموجودات المالية للمؤسسات المالية ، وتعتبر مؤشرات الموجودات المالية الرديئة أداة رقابية من الممكن ان تستخدم للإنذار المبكر وقياس مدى جودة الموجودات المالية للوحدات الاقتصادية بشكل عام والمصارف

بشكل خاص ، وينعكس ذلك بشكل مباشر على سلامة الموجودات المالية ويمكن إن تستخدم تلك المؤشرات في تحديد أوجه الخلل والقصور في قدرة أدارة المصرف على تحديد ومراقبة وضبط المخاطر المتعلقة بالموجودات المالية من قبل الإدارة واكتشاف الموجودات المالية غير العاملة ، وتتبع أهمية مؤشرات الموجودات المالية الرديئة من كونها تساعد على تصنيف نوعية الموجودات المالية وينعكس ذلك على حجم المخاطر الحالية والمستقبلية المتعلقة بالمحافظ الاستثمارية للمصارف ، مع الأخذ بنظر الاعتبار مدى كفاية المخصصات ، وعلى العموم يمكن توضيح أهمية هذه المؤشرات من خلال النقاط الآتية :

١. تقييم سلامة المركز المالية للوحدات الاقتصادية بشكل عام والمصارف بشكل خاص .
٢. تساعد على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة مختلف المعلومات للجهات المستفيدة من القوائم المالية .
٣. تساعد في الكشف المبكر عن المخاطر (المالية ، الائتمان، السيولة) التي قد تتعرض لها المصارف وتحديد مكامن الخطر في هيكلية الموجودات المالية للوحدات الاقتصادية.

وتشتمل مؤشرات الموجودات المالية الرديئة إلى جانبين هما :

أولا : المؤشرات الرئيسية والفرعية للموجودات المالية الرديئة :

تعتمد هذه المؤشرات على مجموعة رئيسية من المؤشرات لتحليل وضع المؤسسات المالية التي تم اشتقاقها من خصائص الموجودات المالية وبعض معايير (CAMELS) لتقييم أداء المصارف في ضوء المعايير الدولية ، قدر تعلق الأمر بنوعية الموجودات المالية والذي يغطي ملاءة رأس المال وجودة الأصول والإدارة والربحية والسيولة، والجدول التالي يوضح المؤشرات الرئيسية والفرعية للموجودات المالية الرديئة :

جدول (١) المؤشرات الرئيسية والفرعية للموجودات المالية الرديئة

المؤشرات الرئيسية للموجودات المالية الرديئة	المؤشرات الفرعية للموجودات المالية الرديئة
١. كفاية رأس المال : يعتمد هذا المعيار على ربط نسبة النمو في رأس المال وعلاقته بالموجودات المرجحة بالمخاطر .	– الانخفاض في معدل كفاية رأس المال بنسبة تقل عن (٨%) . – زيادة بارزة كميا في نسب النمو للموجودات المالية واستمرار تراكم الموجودات المتعثرة.
٢. نوعية الموجودات المالية: إن هذا المؤشر يعكس حجم المخاطر الحالية والمستقبلية المتعلقة بالمحفظة الاستثمارية والموجودات المالية للمصرف كما يعكس قدرة الإدارة على أدارة موجوداتها المالية بكفاءة وتحديد ومراقبة وإدارة المخاطر المالية .	– ضعف كبير في أدارة الموجودات وعدم قيام الإدارة في تصنيف موجوداتها المالية . – ارتفاع حجم ونسب النمو بالقروض غير العاملة والديون متأخرة التسديد والمتعثرة والرديئة منذ عدة سنوات . – وجود تركزات أئتمانية ضعيفة الأداء. – ارتفاع نسبي في مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها . – ارتفاع في مخاطر الموجودات المالية .
٣.الإيرادات والربحية : يعكس هذا المؤشر قدرة الموجودات المالية في تحقيق الإيرادات والعوائد للمصرف ، وان ارتفاع نسب الإيرادات والأرباح المتحققة تعكس حالة ايجابية عن الموجودات المالية للمصرف .	– تدني نسب العائد على الموجودات المالية. – تدني نسب العائد على حقوق الملكية. – تدني في معدلات الدخل وارتفاع بالأنفاق . – تدني المؤشرات المالية الأساسية للربح السنوي، وقد تصل نسب نتيجة النشاط إلى النسب السالبة أحياناً بسبب تحقيق الخسائر.
٤.معيار خصائص الموجودات المالية: يعكس هذا المؤشر مدى قدرة الموجودات المالية في تحقيق المنافع الاقتصادية للمصرف والقدرة على التحكم بها بدون قيد أو شرط .	– عدم تحقيق المنافع الاقتصادية للمصرف . – عدم أمكانية التحكم بها وتحصيلها بسهولة بسبب القيود المفروضة عليها .

	– الانخفاض غير المتوقع والمستمر في قيمتها وبنسبة هامة وغير اعتيادية .

المصدر : أعداد الباحث بالاعتماد على معايير وخصائص الموجودات المالية الرديئة .

ثانيا: المؤشرات الجزئية للموجودات المالية الرديئة :

تعتمد هذه المؤشرات على المؤشرات الرئيسية والفرعية للموجودات المالية الرديئة بشكل مباشر ، إلا أنها تختص بقياس وتحديد الاستثمارات المالية الرديئة الظاهرة في قائمة الميزانية العامة ، حيث يتم تحديدها بعد الآخذ بنظر الاعتبار المؤشرات المشتركة التي تنطبق على الموجودات المالية الرديئة ، وفيما يلي المؤشرات الخاصة بتحديد الاستثمارات المالية الرديئة:

١. الاستثمارات التي لا تحقق عوائد للمصرف منذ سنوات عديدة .
٢. الاستثمارات المقيدة والمحجوزة لأسباب مختلفة.
٣. الاستثمارات غير المتداولة في السوق المالي.
٤. الاستثمارات المالية في الشركات المتعثرة والخاسرة والمصفاة والتي لا أمل في أسترداد قيمتها بسهولة أو بيعها بالسوق المالي .
٥. التدني المستمر في نسبة العائد على الاستثمارات المالية ، والتي غالبا ما تصل الى (الصفر) .

الفصل الثالث : الجانب التطبيقي للبحث

الدراسة التحليلية للقوائم المالية للمصارف عينة البحث لعام ٢٠١٢ :

تم في هذا الفصل دراسة وتحليل حالة عملية لتحديد الاستثمارات المالية الرديئة من خلال تطبيق مؤشرات الاستثمارات المالية الرديئة على حساب الاستثمارات المالية الظاهر في القوائم المالية المنشورة للمصارف عينة البحث لعام/٢٠١٢ ، وفيما يلي عرض لواقع القياس والإفصاح المحاسبي عن الاستثمارات المالية للمصارف عينة البحث وكما يلي :

واقع القياس والإفصاح عن الاستثمارات المالية للمصارف عينة البحث :

من خلال دراسة واقع الموجودات المالية للمصارف عينة البحث والاطلاع على البيانات المالية والتقارير السنوية، يلاحظ إن إدارات المصارف لم تقم بالقياس والإفصاح عن قيمة الاستثمارات المالية الرديئة في القوائم المالية ، كما لم يتم وضع التحوط الكافي والمخصصات اللازمة لها، والجدول التالي يوضح الميزانية الجزئية كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ .

جدول (٢) الميزانية العامة الجزئية للمصارف عينة البحث كما في ٢٠١٢/١٢/٣١

رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب	مصرف (أ) (مليار دينار)	مصرف (ب) (مليار دينار)
	الموجودات المتداولة :		
١٨	النقود	١٤٢٢٩	٨٧١٨
١٥	الاستثمارات	٢٦٥٤	١٩٠٤
	الائتمان النقدي :		
١٤٤	الأوراق التجارية المخصومة والمبتاعة	١٧٨٣	٨٢٠
١٤١-١٤٩	القروض والتسليفات	١٢٤٢٦	٤٧٦٠
١٦	المدينون	٣١١٧٨	١١٩٢
١١	الموجودات الثابتة	٥٦	١٦
	مجموع الموجودات المالية	٦٢٣٢٩	١٧٤١٤
	الحسابات المتقابلة المدينة (خارج الميزانية)	١٤٧٦٠	٥١
	المجموع	٧٧٠٨٩	١٧٤٦٥

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصرفين لسنة/٢٠١٢ .

الجدول السابق يبين قيمة الموجودات المالية لكل مصرف في نهاية السنة/٢٠١٢ ، حيث يلاحظ أن الموجودات المالية لمصرف (أ) البالغة (٦٢٣٢٩) مليار دينار تفوق الموجودات المالية لمصرف (ب) البالغة (١٧٤١٤) مليار دينار وتشكل نسبة (٢٧%) قياسا بقيمة موجودات مصرف (أ) ، ويلاحظ من الجدول أعلاه بأن قائمة الميزانية العامة للمصرفين لم توضح الاستثمارات المالية الردينة والمقيدة والمحجوزة ، وفيما يأتي عرض لأهم المؤشرات والملاحظات المتعلقة بالاستثمارات المالية للمصارف عينة البحث والتي وردت في التقارير المالية الصادرة عن (المدقق الخارجي) للفترة عينة البحث وكما يلي :-

الاستثمارات (١٥):

يمثل هذا الحساب الاستثمارات المالية للمصارف عينة البحث والمتمثلة في الاستثمارات والمساهمات في رؤوس أموال المصارف الخارجية والشركات بالإضافة إلى الودائع التي يتم استثمارها في الخارج ، والجدول التالي يبين نسبة العائد على الاستثمارات المالية للمصارف عينة البحث والتي تم استخراجها وفقا للمعادلة التالية (إيراد الاستثمار / صافي الاستثمار × ١٠٠) وكما يلي :

جدول (٣) نسبة العائد على الاستثمارات المالية للمصارف عينة البحث

للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢) (المبالغ بملايين الدنانير)

السنوات	مصرف (أ)			مصرف (ب)		
	صافي الاستثمار	إيراد الاستثمار	نسبة (١/٢)	صافي الاستثمار	إيراد الاستثمار	نسبة (١/٢)
٢٠٠٨	١٤٦٢٠٤٤	٣٥٣١١٦	%٢٤	٤٣٤٨٩٤	٦٦٩٩٩	%١٥
٢٠٠٩	٢٤٥٦٣١٤	١٧٥١٣٦	%٧	٢٢٠٠٣٤٢	٤٤٦٦١	%٢
٢٠١٠	٢٩٣٧٠٦٠	١٤٩٤٧١	%٥	٢٧٩١١٠٣	٦٣٩١٢	%٢
٢٠١١	٢٥٩٢٥٤٤	٤٠٧٨١	%١	١٨٨٠٧٥٥	٣١٦٩٧	%١
٢٠١٢	٢٦٥٤٢٢٩	٢٧٤٧٣	%١	١٩٠٤٣٧١	٢٢١٢٢	%١

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢)

من الجدول أعلاه يتضح تدني نسبة العائد على الاستثمار للمصرفين حيث بلغت أعلى نسبة عائد استثمار في سنة (٢٠٠٨) وبنسبة (٢٤%) للمصرف (أ) و(١٥%) للمصرف (ب) ومن ثم أخذت النسبة بالانخفاض والتدني خلال السنوات (٢٠٠٩-٢٠١٢) وكما موضح في الجدول (٣) أعلاه ، ويعود ذلك الانخفاض بسبب تخفيض أسعار الفوائد الممنوحة من قبل البنك المركزي العراقي إضافة إلى إصدار البنك المركزي تعليماته بشأن زيادة نسبة الاحتياطي القانوني الواجب الاحتفاظ به من قبل المصارف على الودائع (الحسابات الجارية والودائع) من (٢٥%الى ٧٥%) ، وقد بلغت نسبة العائد على الاستثمار في نهاية (٢٠١٢) (١%) للمصرفين ، وتعتبر هذه النسب ضئيلة جدا قياسا بالمبالغ المستثمرة ويعود ذلك إلى عدم جودة المحفظة الاستثمارية للمصرفين ، بسبب الاستثمار في شركات (متعثرة ، متوقفة النشاط منذ سنة/١٩٩٨ ، غير محققة للإرباح منذ سنة /٢٠٠٥ ، عدم تداول أسهمها في السوق المالي) مما يدل على عدم جدوى هذه الاستثمارات، كما تضمنت الاستثمارات المالية للمصرفين مجموعة من المساهمات والاستثمارات والودائع المحجوزة والمقيدة والمصادرة استنادا إلى قرارات دولية وقضائية علماً بأن أغلب هذه الاستثمارات المالية لا تحقق عوائد أو أرباح للمصارف عينة البحث منذ سنوات عديدة ، إذ تعتبر هذه الاستثمارات غير مدرة للربح ، ولم تقم إدارات المصارف باتخاذ الإجراءات اللازمة بصددها والتحري عن مصير تلك الاستثمارات بهدف استردادها أو إجراء المعالجات القيدية بشأنها في سجلات المصرفين وذلك لإظهار رصيد الاستثمارات المالية على حقيقته ، علماً بأن المصارف عينة البحث لم تقم باحتساب مخصص هبوط قيمة الاستثمارات المالية وفقاً للمعايير والقواعد المحاسبية المحلية والدولية ، وفي أدناه كشف يتضمن تفاصيل أرصدة تلك الاستثمارات في ضوء الملاحظات أعلاه وكما يلي :

جدول (٤) كشف الاستثمارات المالية الرديئة للمصارف عينة البحث
لغاية ٢٠١٢/١٢/٣١ (المبالغ بآلاف الدنانير)

رقم الدليل	اسم الحساب	المصرف (أ) (إلف دينار)	المصرف (ب) (إلف دينار)	التفاصيل
١٥٢١	استثمارات مالية طويلة الأجل/ قطاع حكومي	١٠٠٠٠٠	---	استثمارات في شركة العطيفية للأعلاف (شركة مصفاة)
١٥٢٥	استثمارات مالية طويلة الأجل/ قطاع مختلط	١٨٠٠٠	١٠٠٠٠٠	استثمارات بشركات تحت التصفية ولم يتم تدولها منذ سنوات طويل
١٥٢٨	استثمارات مالية طويلة الأجل/ العالم الخارجي	٥٣٦٠٠٠٠٠	----	استثمارات مجمدة ومقيدة ومصادرة ومحولة إلى (DFI)
١٥٣٨	استثمارات مالية قصيرة الأجل/ العالم الخارجي	١١٥٦٠٢٠٠٠	١١٠٠١٨٠٠٠	ودائع مجمدة ومصادرة ومحولة إلى (DFI) والخزانة الأمريكية
١٥٣٥٦	الودائع لأجل بالخارج/ المحجوزة لقاء الاعتمادات	----	٥٠٧٥٢٨٨٠	محجوزة لقاء اعتمادات مستندية في الخارج منذ سنوات عديدة.
	المجموع	١٦٩٣٢٠٠٠٠	١٦٠٨٧٠٨٨٠	

المصدر : أعداد الباحث .

الجدول أعلاه يوضح مجموع الاستثمارات المالية الرديئة للمصارف عينة البحث ، وقد بلغ مجموع تلك الاستثمارات في المصرف (أ) (**١٦٩٣٢٠**) مليون دينار (مائة وستة وتسعون مليار وثلاثمائة وعشرون مليون دينار) وتشكل نسبة (**٦%**) من أجمالي الاستثمارات المالية للمصرف والبالغة (٢٦٥٤٢٢٩) مليون دينار(تريليونان وستمائة وأربعة وخمسون مليار ومائتان وتسعة وعشرون مليون دينار) كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ ، في حين بلغ مجموع تلك الاستثمارات في المصرف (ب) (**١٦٠٨٧٠**) مليون دينار (مائة وستون مليار وثمانمائة وسبعون مليون دينار) وتشكل نسبة (**٨%**) من أجمالي الاستثمارات المالية للمصرف والبالغة (١٩٠٤٣٧١) مليون دينار (مليار وتسعمائة وأربعة مليون وثلاثمائة وواحد وسبعون مليون دينار) كما في ٢٠١٢/١٢/٣١، وفيما يلي تفاصيل تلك الاستثمارات في المصرفين وكما يلي :

أولا : المصرف (أ):

- **حساب الاستثمارات طويلة الأجل /قطاع حكومي (١٥٢١):**

بلغ رصيده كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ ، (٣٠٠) مليون دينار(ثلاثمائة مليون دينار) بضمنه مبلغ مقداره (١٠٠) مليون دينار عن استثمارات في شركة العطيفية لإنتاج الأعلاف (شركة عامة) تحت التصفية ولا يمكن بيعها واسترداد قيمتها لعدم تداول أسهمها في السوق المالي ولم تحقق أرباح للمصرف منذ تاريخ الاستثمار بها في عام/١٩٩٨ .

- **حساب استثمارات طويلة الأجل قطاع/ مختلط (١٥٢٥):** بلغ رصيده كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ ، (٥٤٦٨) مليون دينار(خمسة مليارات وأربعمائة وستة وثمانون مليون دينار) بضمنه مبلغ مقداره (١٨) مليون دينار عن

استثمارات في شركة بابل للإنتاج السينمائي (تحت التصفية) وشركة بغداد السلام للصناعات الغذائية ،علماً أن هذه الاستثمارات لم تحقق إيرادات للمصرف منذ عام /٢٠٠٥ ، ولا يمكن بيعها واسترداد قيمتها لعدم تداول أسهمها في السوق المالي .

- **حساب الاستثمارات المالية طويلة الأجل /عالم خارجي (١٥٢٨) :**

بلغ رصيده كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ ، بمبلغ (٢٨٦٥٣٢) مليون دينار(مائتان وستة وثمانون مليار وخمسمائة واثنان وثلاثون مليون دينار) ويمثل هذا الحساب استثمارات ومساهمات المصرف لدى المصارف الأجنبية الخارجية ، بضمنها مبلغ (٣٥٢٠٢) مليون دينار (خمسة وثلاثون مليار ومائتان واثنان مليون دينار) يمثل مساهمة المصرف في اتحاد المصارف العربية الفرنسية (اليوباف) ، ولم يحقق المصرف إي أرباح عن هذه المساهمة منذ (١٩٨٠/٨/٢) ،كما تضمن مبلغ مقداره (١١٧٠) مليون دينار (مليار ومائة وسبعون مليون دينار) الذي يمثل مساهمة المصرف في البنك العربي الإفريقي / القاهرة ، منذ سنة /١٩٧٤ ، ولم تحقق هذه الاستثمارات إرباح للمصرف منذ عام /١٩٩٥ ، إذ قام البنك العربي الإفريقي باستخدام هذا الاستثمار وإرباحه لتسديد مديونية مصرف الرافدين عن الاعتمادات الخاصة بتصدير الألمنيوم وكذلك لتسديد مبالغ الحوالات الخارجية المسحوبة على المصرف والخاصة بالعمالة المصرية ، كما تضمن مبلغ مقداره (٤٨٠١) مليون دينار (أربعة مليارات وثمانمائة وواحد مليون دينار) الذي يمثل مبلغ مستثمر لدى البنك التجاري العربي البريطاني/ لندن منذ عام /١٩٩١ ، حيث تم بيع هذه الاستثمارات لتغطية مديونية مصرف الرافدين فرع/لندن ، ولا يزال هذا المبلغ ظاهر ضمن الحساب أعلاه ولم يتم استبعاده من القوائم المالية للمصرف ، كما تضمن مبلغ مقداره (١٢٤٢٧) مليون دينار الذي يمثل مبلغ القرض الممنوح إلى مصرف (UBAF/باريس) والتي تم تحويله إلى صندوق تنمية العراق (DFI) إلا أن رصيد الحساب مازال يظهر ضمن السجلات المالية للمصرف ولم يتم استبعاده من القوائم المالية للمصرف.

- **حساب الاستثمارات المالية قصيرة الأجل /عالم خارجي(١٥٣٨) :**

بلغ رصيده كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ ، بمبلغ (٨٢٤١٣٩) مليون دينار(ثمانمائة وأربعة وعشرون مليار ومائة وتسعة وثلاثون مليون دينار) ويمثل هذا الحساب الودائع بالخارج لدى المصارف الخارجية ويضمن هذا الحساب عدد من الودائع المجمدة في المصارف الخارجية وفرع لندن(تحت التصفية) التي تخص الفترة ما قبل /٢٠٠٣ ، حيث بلغت هذه الودائع(٢٠) وديعة بمبلغ (٦٥١٠١) مليون دينار(خمسة وستين مليار ومائة وواحد مليون دينار) علماً أن هذه الودائع قد تم حجزها ومصادرتها منذ سنوات عديدة بموجب قرارات دولية ، ولم تحقق هذه الاستثمارات إيرادات للمصرف منذ سنوات عديدة ولا يتمكن المصرف من استرداد قيمتها أو بيعها لغاية تاريخه ، ولم يتم أخذ مخصص مناسب لهذه الاستثمارات ، كما تضمن الحساب مبلغ مقداره (٢٥٧٤٠) مليون دينار (خمسة وعشرون مليار وسبعمائة وأربعون مليون دينار) يمثل (٥) ودائع لدى البنك التجاري الكويتي منذ سنوات سابقة ولم يستحصل المصرف تأييد بها ، كما تضمن مبلغ مقداره (٩٣٦٠) مليون دينار (تسعة مليارات وثلاثمائة وستون مليون دينار) يمثل (٦) ودائع لدى كل من (فرنسا بنك بيروت وانتركونتال بنك) تم تحويل مبالغها الى صندوق تنمية العراق (DFI) ، كما تضمن مبلغ (٥٨٥٠) مليون دينار (خمسة مليار وثمانمائة وخمسون مليون دينار) يمثل (٥) ودائع لدى (بنك أوف بيروت) بما يعادل (٥) مليون دولار ، ومبلغ (٧١٣٤) مليون دينار يمثل (٦) ودائع بما يعادل (٦) مليون يورو تم تحويلها إلى صندوق تنمية العراق (DFI) دون صدور تأييد من البنك المركزي العراقي بتحويل تلك

الودائع ، كما تضمن الحساب اعلاه مبلغ (٢٤١٧) مليون دينار (مليارين وأربعمائة وسبعة عشر مليون دينار) بما يعادل (٢٠٦٦٢٠٦) دولار لدى (بنك عودة سردار) تم تحويله إلى الخزانة الأمريكية ، دون تقديم ما يؤيد ذلك .

ويرى الباحث بان الانخفاض بنسبة هامة في قيمة الاستثمارات المالية والقيود المفروضة عليها وعدم أمكانية تحصيلها فضلاً عن عدم تحقيق العوائد والإرباح للمصارف عينة البحث ، يعد ذلك مؤشرا على رداءة هذه الاستثمارات وعدم جودة المحفظة الاستثمارية للمصارف عينة البحث، علماً بأن الإدارة لم تقم باحتساب المخصص المناسب لهذه الاستثمارات الرديئة وفقا للمعايير والقواعد المحاسبية المحلية والدولية ، مما يتطلب استحداث حساب للاستثمارات المالية الرديئة وذلك لاستبعادها من حساب الاستثمارات المالية للمصرف وذلك لإظهار الحساب على حقيقته .

ويكمن الهدف من استبعاد الاستثمارات المالية الرديئة من الميزانية العامة للمصرف بتخفيضها من حساب رأس المال والاحتياطيات ونقلها بقيود محاسبية متقابلة ضمن الحسابات المتقابلة المدينة الى خارج الميزانية العمومية هو لغرض أعداد قوائم مالية معبرة عن واقع المركز المالي وخالية من الموجودات المالية الرديئة، مع أرفاق كشف ملحق بتفاصيل هذه الاستثمارات وذلك للإفصاح الإضافي عنها ومن ثم معالجتها، أما بتصفيتها أو بيعها والتخلص منها من قبل ادارة المصرف، وفيما يلي القيود اللازمة للاستبعاد وكما يلي:

١. قيد استبعاد وشطب الاستثمارات المالية الرديئة للمصرف(أ)

من ح/ رأس المال والاحتياطيات (٢١)

إلى ح/ الاستثمارات المالية (بقيمة الاستثمارات المالية الرديئة)

٢. قيد تثبيت الاستثمارات المالية الرديئة ضمن الحسابات النظامية المتقابلة خارج الميزانية:

من ح /ديون مشطوبة تحت المراقبة(١٩٧٣) (بقيمة الاستثمارات المالية الرديئة)

الى ح/ مقابل ديون مشطوبة تحت المراقبة(٢٩٧٣)

والجدول التالي يوضح تطبيق مؤشرات الاستثمارات المالية الرديئة على حساب الاستثمارات المالية للمصرف (أ) وكما مبين أدناه :

جدول (٥) تطبيق مؤشرات الاستثمارات المالية الرديئة على الاستثمارات المالية للمصرف (أ)

مؤشرات الاستثمارات المالية الرديئة	اسم الحساب				
	استثمارات مالية طويلة الأجل(١٥٢١) قطاع حكومي	استثمارات مالية طويلة الأجل(١٥٢٥) قطاع مختلط	استثمارات مالية طويلة الأجل(١٥٢٨)	استثمارات مالية قصيرة الأجل(١٥٣٨)	الودائع لأجل بالخارج/ المحجوزة لقاء الاعتمادات(١٥٣٥٦)
١. عدم تحقيق الأرباح والعوائد المالية	✓	✓	✓	✓	
٢. الاستثمارات المقيدة والمحجوزة والمصادرة والتي فقدت جميع أولياتها.			✓	✓	
٣. الاستثمارات غير متداولة بالسوق المالي.	✓	✓			
٤.الاستثمارات في الشركات المتعثرة والخاسرة التي لا أمل في استرداد قيمتها أو بيعها بالسوق المالي.	✓	✓			
٥.التدني المستمر في نسبة العائد على الاستثمارات المالية ، والتي غالبا ما تصل الى (الصفر) .	✓	✓	✓	✓	

ثانياً : المصرف (ب) :

- **حساب استثمارات طويلة الأجل قطاع/ مختلط (١٥٢٥):**

بلغ رصيده كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ ، (١٢٣٦٠) مليون دينار(أثنا عشر مليار وثلاثمائة وستون مليون دينار) بضمنه مبلغ مقداره (١٠٠) مليون دينار عن استثمارات في شركة العطيفية لإنتاج الأعلاف (شركة عامة) تحت التصفية ولا يمكن بيعها واسترداد قيمة تلك الاستثمار وذلك بسبب عدم تداول أسهمها في السوق المالي كما لم تحقق أرباح للمصرف منذ تاريخ الاستثمار بها في عام/١٩٩٨ .

- **حساب الاستثمارات المالية قصيرة الأجل /عالم خارجي(١٥٣٨١) :**

بلغ رصيده كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ ، بمبلغ (٢٤٧٣٠٥) مليون دينار(مائتان وسبعة وأربعون مليار وثلاثمائة وخمسة مليون دينار) ويمثل هذا الحساب الودائع بالخارج لدى المصارف الخارجية والأجنبية ، بضمنها مبلغ مقداره (٥٦٥٥٠) مليون دينار (ستة وخمسون مليار وخمسمائة وخمسون مليون دينار) الذي يمثل استثمارات لدى المصارف الخارجية تم تحويلها الى صندوق تنمية العراق (**DFI**) وما زالت مثبتة بسجلات المصرف ضمن حساب الاستثمارات ولم تحقق إي أرباح للمصرف كما تضمن الحساب مبلغ مقداره (٢٠٣) مليون دينار (مائتان وثلاثة مليون دينار) الذي يمثل استثمارات لدى المصارف الخارجية تم تحويلها إلى الخزانة الأمريكية وما زالت تلك الاستثمارات مثبتة بسجلات المصرف ولم تحقق إي أرباح للمصرف ، كما تضمن مبلغ مقداره (**٤٠٩٥٠**) مليون دينار (اربعون مليار وتسعمائة وخمسون مليون دينار) بما يعادل (٣٥) مليون دولار(خمسة وثلاثون مليون دولار) يمثل وديعتين محجوزة ومجمدة لدى البنك التجاري الكويتي ، وبلغت الفوائد المحتسبة من قبل المصرف على هذه الودائع (**٤٣٢٠١**) الف دولار منذ عام /١٩٩٦ ، دون إن يتم احتساب مخصص للديون المشكوك في تحصيلها على تلك الفوائد المترتبة على مبلغ الوديعتين ، كما تضمن رصيد حساب الاستثمارات اعلاه مبلغ (١٠٥٢٦) ألف دولار عن مبلغ الوديعة لدى بنك الاعتماد الدولي/ابو ظبي الذي تعرض للإفلاس سنة/١٩٩١ ، بما يعادل (١٢٣١٥) مليون دينار ، وبعد أجراء قسمة الغرماء تم تحويل مبلغ (**٩٣٣٨**) مليون دينار (تسعة مليارات وثلاثمائة وثمانية وثلاثون مليون دينار) الذي يمثل المتبقي من رصيد الوديعة اعلاه والتي تم تحويله إلى صندوق تنمية العراق (DFI)، ولم يقم المصرف بقيد الفرق بين المبلغين والبالغ (٢٩٧٧) مليون دينار (ملياران وتسعمائة وسبعة وسبعون مليون دينار) ضمن حساب (خسائر هبوط قيمة الاستثمارات المالية) ولا زال المبلغ ظاهر ضمن حساب الاستثمارات اعلاه .

- **حساب الودائع لأجل في الخارج/ المحجوزة لقاء الاعتمادات (١٥٣٨٦) :**

بلغ رصيده كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ ، بمبلغ (١٤١٢٩٦) مليون دينار(مائة وواحد وأربعون مليار ومائتان وستة وتسعون مليون دينار) ، ويمثل مبالغ الودائع لدى المراسلين في الخارج لقاء الاعتمادات المستندية التي قام المصرف بفتحها لصالح زبائنه ، بضمنه مبلغ (٥٠٧٥٢) مليون دينار (خمسون مليار وسبعمائة واثنان وخمسون مليون دينار) التي يمثل المبالغ التي تم حجزها وتحويل اغلبها الى جهات غير معروفة .

ويرى الباحث بان الانخفاض بنسبة هامة في قيمة الاستثمارات المالية والقيود المفروضة عليها وعدم أمكانية تحصيلها فضلاً عن عدم تحقيق العوائد والإرباح للمصارف عينة البحث ، يعد ذلك مؤشرا على رداءة هذه الاستثمارات وعدم جودة المحفظة الاستثمارية للمصارف عينة البحث، علماً بأن الإدارة لم تقم باحتساب المخصص

المناسب لهذه الاستثمارات الرديئة وفقا للمعايير والقواعد المحاسبية المحلية والدولية ، مما يتطلب استحداث حساب للاستثمارات المالية الرديئة وذلك لاستبعادها من حساب الاستثمارات المالية للمصرف وذلك لإظهار الحساب على حقيقته .

ويكمن الهدف من استبعاد الاستثمارات المالية الرديئة من الميزانية العامة للمصرف بتخفيضها من حساب رأس المال والاحتياطيات ونقلها بقيود محاسبية متقابلة ضمن الحسابات المتقابلة المدينة الى خارج الميزانية العمومية هو لغرض أعداد قوائم مالية معبرة عن واقع المركز المالي وخالية من الموجودات المالية الرديئة، مع أرفاق كشف ملحق بتفاصيل هذه الاستثمارات وذلك للإفصاح الإضافي عنها ومن ثم معالجتها، أما بتصفيتها أو بيعها والتخلص منها من قبل ادارة المصرف، وفيما يلي القيود اللازمة للاستبعاد وكما يلي:

١. **قيد استبعاد وشطب الاستثمارات المالية الرديئة للمصرف(ب)**

من ح/ رأس المال والاحتياطيات (٢١)

إلى ح/ الاستثمارات المالية (بقيمة الاستثمارات المالية الرديئة)

٢. **قيد تثبيت الاستثمارات المالية الرديئة ضمن الحسابات النظامية المتقابلة خارج الميزانية:**

من ح /ديون مشطوبة تحت المراقبة(١٩٧٣) (بقيمة الاستثمارات المالية الرديئة)

الى ح/ مقابل ديون مشطوبة تحت المراقبة(٢٩٧٣)

والجدول التالي يوضح تطبيق مؤشرات الاستثمارات المالية الرديئة على حساب الاستثمارات المالية للمصرف (ب) وكما مبين أدناه :

جدول (٦) تطبيق مؤشرات الاستثمارات المالية الرديئة على الاستثمارات المالية للمصرف (ب)

مؤشرات الاستثمارات المالية الرديئة	اسم الحساب				
	استثمارات مالية طويلة الأجل(١٥٢١) قطاع حكومي	استثمارات مالية طويلة الأجل(١٥٢٥) قطاع مختلط	استثمارات مالية طويلة الأجل(١٥٢٨)	استثمارات مالية قصيرة الأجل(١٥٣٨)	الودائع لأجل بالخارج/ المحجوزة لقاء الاعتمادات(١٥٣٥٦)
١. عدم تحقيق الأرباح والعوائد المالية .		✓	✓	✓	✓
٢. الاستثمارات المقيدة والمحجوزة والمصادرة والتي فقدت جميع أولياتها.			✓	✓	✓
٣. الاستثمارات غير متداولة بالسوق المالي.		✓			
٤. الاستثمارات في الشركات المتعثرة والخاسرة التي لا أمل في استرداد قيمتها أو بيعها بالسوق المالي		✓		✓	
٥. التدني المستمر في نسبة العائد على الاستثمارات المالية ، والتي غالبا ما تصل إلى (الصفر) .		✓	✓	✓	✓

جدول (٦-أ)تطبيق مؤشرات الاستثمارات المالية الرديئة على الاستثمارات المالية لمصرف الرافدين

مؤشرات الاستثمارات المالية الرديئة	اسم الحساب				
	استثمارات مالية طويلة الأجل(١٥٢١) قطاع حكومي	استثمارات مالية طويلة الأجل(١٥٢٥) قطاع مختلط	استثمارات مالية طويلة الأجل(١٥٢٨)	استثمارات مالية قصيرة الأجل(١٥٣٨)	الودائع لأجل بالخارج/ المحجوزة لقاء الاعتمادات(١٥٣٥٦)
٤. عدم تحقيق الأرباح والعوائد المالية	*	*	*	*	

٦. الاستثمارات المقيدة والمحجوزة والمحولة لجهات ومجهولة والتي فقدت جميع أولياتها			*	*	
٧. الاستثمارات غير متداولة بالسوق المالي.	*	*			
٨. الاستثمارات في الشركات المتعثرة والخاسرة التي لا أمل في استرداد قيمتها أو بيعها بالسوق المالي	*	*			
٩. التدني المستمر في نسبة العائد على الاستثمارات المالية ، والتي غالبا ما تصل الى (الصفر) .					

جدول (٧) تطبيق مؤشرات الاستثمارات المالية الرديئة على الاستثمارات المالية لمصرف الرشيد

مؤشرات الاستثمارات المالية الرديئة	اسم الحساب				
	استثمارات مالية طويلة الأجل(١٥٢١) قطاع حكومي	استثمارات مالية طويلة الأجل(١٥٢٥) قطاع مختلط	استثمارات مالية طويلة الأجل(١٥٢٨)	استثمارات مالية قصيرة الأجل(١٥٣٨)	الودائع لأجل بالخارج/ المحجوزة لقاء الاعتمادات(١٥٣٥٦)
١. عدم تحقيق الأرباح والعوائد المالية		*	*	*	*
٢. الاستثمارات المقيدة والمحجوزة والمحولة لجهات ومجهولة والتي فقدت جميع أولياتها.			*	*	*
٣. الاستثمارات غير متداولة بالسوق المالي.		*			
٤. الاستثمارات في الشركات المتعثرة والخاسرة التي لا أمل في استرداد قيمتها أو بيعها بالسوق المالي		*		*	
٥.التدني المستمر في نسبة العائد على الاستثمارات المالية ، والتي غالبا ما تصل إلى (الصفر) .					

٤- الاستنتاجات والتوصيات.

٤-١ الاستنتاجات :

١. عدم وجود مؤشرات خاصة لتحديد الاستثمارات المالية الرديئة يمكن الاعتماد عليها من قبل المصارف للاستعانة بها عند تحديد الاستثمارات المالية الرديئة لقياسها والإفصاح عنها .
٢. عدم قيام المصارف عينة البحث بالإفصاح عن الاستثمارات المالية الرديئة في قوائمها المالية المنشورة مما أدى إلى إظهار حساب الاستثمارات المالية على غير حقيقتها ، مما اثر بشكل مباشر على أظهار نتيجة النشاط والمركز المالي على غير حقيقته في المصارف عينة البحث.
٣. عدم كفاية الملاحظات المتعلقة بالاستثمارات المالية للمصارف عينة البحث والتي تم تشخيصها من قبل (مراقب الحسابات) مما أدى إلى استمرار تراكم الاستثمارات المالية الرديئة في القوائم المالية للمصرفين من سنة لأخرى ، دون الإشارة إلى ذلك في التقارير الصادرة عن المصرفين.
٤. عدم جدوى الاستثمارات المالية للمصارف عينة البحث بسبب رداءة استثماراتها وعدم جودة محفظتها الاستثمارية ، مما أدى إلى تدني نسبة العائد على الاستثمار في المصرفين، فضلاً عن ضعف إدارات المصارف في إدارة محفظتها الاستثمارية مما أدى إلى تراكم الاستثمارات المالية الرديئة ضمن حساب الاستثمارات المالية الظاهر في القوائم المالية للمصرفين.

٤-٢ التوصيات.

١. العمل على تبني المؤشرات الخاصة بتحديد الاستثمارات المالية الرديئة من قبل إدارات المصارف للاستعانة بها عند تحديد الاستثمارات المالية الرديئة لقياسها والإفصاح عنها بالقوائم المالية.
٢. تحديد الاستثمارات المالية الرديئة واستبعادها بقيود نظامية متقابلة إلى خارج الميزانية العمومية لإظهار حساب الاستثمارات المالية على حقيقته ، مما ينعكس على موثوقية البيانات المالية.
٣. ضرورة تبني هذه المؤشرات من قبل مراقبي الحسابات للاستفادة منها للكشف عن الاستثمارات المالية الرديئة التي يتضمنها حساب الاستثمارات المالية للمصارف والإشارة إلى ذلك في تقاريرهم
٤. ينبغي على إدارات المصارف العمل على إتباع الأساليب العلمية الحديثة في أدارة محفظتها الاستثمارية والتخلص من الاستثمارات الرديئة لتلافي تراكمها ضمن حساب الاستثمارات المالية.

المصادر :

١. القاعدة المحاسبية العراقية رقم (١٤) محاسبة الاستثمارات ، ٢٠٠١ .
٢. حماد ، طارق عبد العال " دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة"، ط١، ٢٠٠٦ ،
٣. المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية / ٢٠١٤ (IFRS)
٤. اتحاد المصارف العربية ، بازل ٣ ، لبنان/ بيروت ، ٢٠١٤ .
٥. الكراسنة ، إبراهيم " أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وأدارة المخاطر" ، صندوق النقد العربي،ط١،٢٠٠٦ .
٦. أبو نصار ، د. محمد ، وأخرون ، " معايير المحاسبة والأبلاغ المالي الدولية " الطبعة الثالثة ، الجامعة الاردنية ، الاردن ، عمان ، ٢٠١٣ .